

فصحته بنية باعتبار ان الثلاث واحد باعتبار انها عدد لان اللفظ لا دلالة له
على العدد والثلاثان عدد محض واحد حمته ولو اعد اعتباراً الا اذا كانت المرأة
احد فصح بنية الثنتين لان ذلك جنس طلاقها كالثلاث في حق الحرة ثم
معنى قولك انت الطلاق اي ذات الطلاق على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه كما في قوله تعالى واسأل القرية اي اهل القرية وبحوز ان يراد به
طالق لان المصدر قد يذكر ويراد به الفاعل كما في قولهم رجل عدل اي عاقل
ومثله قول المحنساء ترع ما غفلت حتى اذا اذ كرت وانما هي اقبال وارباد
اي ذات اقبال وارباد ومقبلة ومعدية **قوله** بزيده وكادة اي يوند
المصدر النعت وكادة وذلك لانه يذكر للتأكيد كقولك تبت قياتا وقت
فقولك **قوله** باللفظة الاولى اي بقوله انت الطلاق **قوله**
وعلى هذه لو قال انت طلاق يعني اذا ذكر المصدر واحد منكرا يكون حكمه حكم
المعروف في جميع ما ذكرنا لا يقال ينبغي ان لا يصح بنية الثلاث من قوله انت طلاق
لان المراد به على احد الوجهين اللذين ذكرتهما انت طالق فلا يصح بنية الثلاث
في طالق عندنا فكذلك ايما قام مقامه لانا نقول لا يخرج الطلاق عن كونه
مصدراً وان اراد به الطالق فصحت بنية الثلاث من المصدر باعتبار انه جنس
وقال الطحاوي في خصمه لو قال انت طالق لم يكن اكثر من واحدة وان نوى اكثر
منها وفرق منه وبين قوله انت الطلاق بالعرف وليس ذلك مشهور عن
اصحابنا **قوله** وذلك بالفرعية او الجنسية اي رعاية معنى التوحد
تكون باحد الطرفين اما حقيقة وهي بالفرعية واما اعتباراً وهو بالجنسية
والثلاث ليس نية التوحد اصلاً وهو معنى قوله والمثنى بمعزل منهما
اي بعيد من الفرعية والجنسية يقال انا عن هذا الامر بمعزل اي متنع

بنيته بنية
بنيته بنية

كذالك بن زيد **قوله** ولو قال انت طالق الطلاق وقال اوردت بقول
طالق واحدة ويقول الطلاق اخرى يصدق يعني اراد بقوله الطلاق طلقه بخبر
اعلم انه ذكر قبل هذا اذا قال انت طالق الطلاق اوانت طالق طلاقاً ونوى
ثنتين لا يصح عندنا الا اذا كانت المرأة امة ثم ذكرهما مناصحة بينه الثنتين
في تلك الصورة بعينها اذا اراد الثنتين على التقسيم فقال اذا نوى طلقه واحدة
بقوله طالق وطلقه اخرى بقوله طلاقاً او الطلاق يصدق لان كل واحد من اللفظين
صالح للايقاع فيصير طالق مقضياً وطلاقاً دللاً على نعت محذوف تنفع طلقتان
رجعتان اذا كان بعد الدخول هكذا نقلوه في شروح الجامع الصغير عن الفقيه
ابن جعفر الطحاوي رحمه الله وذلك مروى عن ابي يوسف ومنه في الاسلام
البيروني رحمه الله لان طالق نعت وطلاقاً مصدره فلا يقع الا واحدة وكذلك
في انت طالق الطلاق فان قلت انما كانت كذلك لانه اذا نوى الثنتين على الجمع لا يصح
لان نظمه لا يحتمل العدد فكذلك اذا نواهما على التقسيم **قوله** ولو اصاب الطلاق
الرجلتهما او الى ما يعتبر به عن الجملة وقع الطلاق وهذه من مسائل القدر ذكر
رحمته الله اعلم انه اذا اراد ايقاع الطلاق فلا يخلو اما ان يضيفه الى شيء
هو بصير عبادة عن جملة البدن او يضيفه الى جزء يتابع غير معين او يضيفه
الى جزء معين لا يعتبر به عن جميع البدن والقسم الاخير فيه خلاف سيجي عقيب
هذان ثنا الله تعالى ولا خلاف في الاقسام الاول اما القسم الاول فمثل قوله انت
طالق وانما وقع الطلاق به لان التامض المحاط به وعيان عن المرأة وقد اصاب
اليها فيتع لان ركن الطلاق صدر من اهل صفات الى الجمال واما الثاني فمثل ان
اضاف الطلاق الى الرقبة او العنق او الروح او البدن او الجسد والواس
او العرج او الوجه بان قال رقبتيك طالق او عنقك طالق وكذا الى الاخر وانما

ص

حالة المرأة او يضيفه
الى